جوانب من السياسة القمعية الإستعمارية الفرنسية وأشكالها (1830–1954)

Aspects and forms of French colonial oppressive policy (1830–1954)

أ. حسان العزازي عتيق*

المدرسة العليا للأساتذة / بوزريعة

hacenedz1974@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/09/15 تاريخ القبول 2024/10/25 تاريخ النشر 2024/12/17

ملخص:

مرّت الجزائر بأصعب فترة في تاريخها المعاصر وهي مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي إستمر 132 عاما (1830 – 1962)، وقد تميّز هذا الاحتلال بسياسات قمعية شرسة شملت التعذيب، القتل والتهجير الجماعي لأبناء الجزائر، محاولا بشتى الطرق والوسائل طمس الهوية الوطنية والثقافية من خلال تدمير المساجد والمدارس، من أجل تحطيم وضرب العقيدة الدينية للجزائريين، وأيضا تحقيق أهدافه الخبيثة بإستخدام أساليب وحشية وارتكابه للمجازر الجماعية، منتهجا بذلك سياسة شاملة على أبناء الشعب الجزائري مسّت عدة جوانب منها الجانب الإداري،الاقتصادي، التعليمي والديني، أي أن الاحتلال الفرنسي ركز في سياسته الإجرامية على إستهداف مقوّمات وركائزالأمة الجزائرية،بُغية هيمنته على الأراضي الجزائرية.

وعشية إندلا ع الثورة لتحريرية في الفاتح من نوفمبر1954، إتّخذت السلطات الإستعمارية جملة من الإجراءات والممارسات القمعية والعسكرية، للقضاء عليها في

* المؤلف المراسل

مهدها شملت هذه الإجراءات إستخدام شتى أنواع التعذيب والترهيب في حق أبناء الجزائر على غرار الصعق الكهربائي والاحتجاز في ظروف قاسية وغيرها، مسّت العديد من الجزائريين، بهدف عزلهم عن الثورة.

كما اعتمدت السلطات الفرنسية على إستراتيجية قمعية وأساليب مختلفة عبر عدة مشاريع ووسائل إغرائية مثل مشروع "جاك سوستيل"الإصلاحي، الذي يرمي إلى إفراغ الثورة من محتواها وعزلها عن وسطها الشعبي، وإظهارها بأنها ثورة جِيّاع جاءت نتيجة تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين.

وعلى إثر الضربات الموجعة والإنتصارات المتتالية التي حققتها الثورة التحريرية في سنواتها الأولى (مرحلة القوة والتنظيم)، على عدة أصعدة (العسكرية–السياسية والدبلوماسية)،التي أرعبت السلطات الاستعمارية الفرنسية وأجبرتها على اتخاذ إجراءات ومواقف متعددة من أجل القضاءعلى الثورة التحريرية، من خلال إعتمادها على عدة مشاريع وخطط وبرامج وإجراءات قانونية جديدة تدخل ضمن الإستراتيجية الفرنسية المتبعة في قمع الثورة وتشديد الخناق عليها وعلى الشعب الجزائري، حتى تبقى الجزائر قطعة فرنسية تابعة لفرنسا الأم، مستعملة من أجل ذلك أبشع الطرق والوسائل المحرّمة قانونيا ودوليا.

الكلمات المفتاحية: جرائم الإحتلال الفرنسي– الإستلاء على الأراضي والممتلكات– طمس الهوية الوطنية والثقافية– إبادة الجزائريين– قمع الثورة التحريرية– عزل الشعب عن الثورة.

Abstract:

Algeria went through the most difficult period in its contemporary history, which was the period of the French occupation, which lasted for 132 years (1830 - 1962). This occupation was characterized by ferocious repressive policies that included torture, killing, and the mass displacement of Algerians, trying in various ways and means to obliterate national and cultural identity by destroying mosques and schools. In order to destroy and attack the religious faith of the Algerians, and also achieve its malicious goals by using brutal

methods and committing mass massacres, thus adopting a comprehensive policy against the Algerian people that affected several aspects, including the administrative, economic, educational and religious aspects, meaning that the French occupation focused in its criminal policy on targeting The components and pillars of the Algerian nation, with the aim of dominating the Algerian lands.

The crimes of the French occupation- the seizure of lands and property- the obliteration of Islamic identity- the extermination of Algerians- the suppression of the liberation revolution- the isolation of the people from the revolution.

On the eve of the outbreak of the liberation revolution on November 1, 1954, the colonial authorities took a number of repressive and military measures and practices to eliminate it in its infancy. These measures included the use of various types of torture and intimidation on the people of Algeria, such as electric shocks, detention in harsh conditions, and others, which affected many Algerians, with the aim of Isolating them from the revolution.

The French authorities also relied on a repressive strategy and various methods through several seductive projects and means, such as Jacques Soustelle's reform project, which aims to empty the revolution of its content, isolate it from its popular environment, and show it as a revolution of the hungry that came as a result of the deteriorating economic and social conditions of the Algerians.

As a result of the painful blows and victories achieved by the liberation revolution in its first years (the stage of power and organization), on several levels (military-political and diplomatic), which terrified the French colonial authorities and forced them to take multiple measures in order to eliminate the liberation revolution, by relying on several projects. New plans, programs and legal procedures fall within the established French policy, with the aim of tightening the noose on the revolution and eliminating it and the Algerian people, so that Algeria remains French, using the most horrific internationally prohibited methods and means to do so.

Keywords: crimes of the French occupation - seizure of lands and property - obliteration of national and cultural identity - extermination of Algerians - suppression of the liberation revolution - isolation of the people from the revolution.

مقدمة

بعد احتلال فرنسا للجزائر في 05 جويلية 1830، صرح قائد حملتها الجنرال "ديبورمون" بأن الفرنسيين لا ينوون البقاء في الجزائر أكثر من ستة (06)أشهر، وحينما تأمر الحكومة بالجلاء ستترك البلاد بين أيدي أعيانها وتحت تصرفهم[1]، غير أن الواقع كان

عكس ذلك، وقامت فرنسا باستعمال كل الطرق والوسائل الممكنة من أجل تجسيد مشروعها الاستيطاني، وفرض سيطرتها على البلاد وعلى الشعب الجزائري، الذي أعلن رفضه للإحتلال منذ وطأت أقدامه التراب الوطني، من أجل ذلك لم تتوان فرنسا الإستعمارية عن نهب خيرات البلاد وقهر العباد وسعيها لإبادة كل ساكنيها.

ومن أجل تحقيق أهدافها قامت السلطات الإستعمارية الفرنسية بممارسة العديد من الأساليب القمعية والزجرية فاقت كل التصورات والحدود في حق أبناء الشعب الجزائري الذين قاموا هذا الإحتلال وقد تعرضوا إلى الإبادة الجماعية، التهجير القسري، النفي، الحكم بالاعدام، إنتهاك الحرمات والمقدسات، تشريد السكان والإستيلاء على أراضيهم، إجبار العلماء والفقهاء على هجرة ومغادرة أرض الوطن، ضاربة بذلك عرض الحائط مبادئ ثورتها المزعومة القائمة على (العدالة– الأخوة–الحرية)، التي دعت إليها منذ عام 1793، وكذا نقض بنود الاتفاق المبرم بين حاكم الجزائر آنذاك الداي حسين، والجنرال ديبورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، الناصعلى "**عدم التعرض لأي جزائري، في عرضه وماله**"، لكن كل ذلك بقي مجرد حبرا على الورق، فعاث جنود الاحتلال فسادا بعد أن استقرت لهم الأمور وبأوامر فوقية، حيث تم تخريب وقتل وسرقة ونهب كل ما هو غالي وثمين، واتفق أغلب قادة الجيش الفرنسي في الجزائر على أن حكم الجزائر يجب أن يستند على القوة والترهيب[2]، كما أن بعض المسؤولين الفرنسيين لم يترددوا في إقتراح إبادة جميع سكان الجزائر، مبررين ذلك بقلّتهم[3].

وازدادت السياسة القمعية تجاه الجزائريين في همجيتها وشراستها بعد إندلاع الثورة التحريرية، التي زعزعت اركان الحكومة الفرنسية، مما اضطرها للتحرك من أجل إخضاع الشعب الجزائري لأحكام قاسية بهدف السيطرة على الأوضاع السائدة، حيث تم سن قانون حالة الطوارئ في أفريل 1955، الذي نقل السلطات من الجهات القضائية والإدارية ووضعها في يد السلطات العسكرية، التي أصبح لها كامل الحرية في ممارسة القمع

والتعذيب وإصدار حكم الإعدام في حق العديد من الثوار الذين سقطوا في يد السلطات الأمنية الفرنسية وقد صرح آنذاك وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا ميتران، حيث قال **"اقتلوا كل من أشهر السلاح في وجه فرنسا او يشتبه في تعاونه مع الفلاقة"**، كما قام الحاكم العام جاك سوتال بعد حلوله بالجزائر بداية فيفري 1955 بوضع إجراءات مجحفة طبقت على أبناء الجزائر.

وقد مارس الاستدمار الفرنسي طيلة فترة بقائه بالجزائر كل أنواع وصنوف العنف من قتل وتنكيل وتعذيب ونفي وتشريد في حق أبناء الشعب الجزائري الذين قاوموا ودافعوا عن أرضهم وعرضهم منذ الأيام الأولى من دخول القوات الفرنسية، وبما أن المجال لا يتسع لحصر كل الجرائم الاستعمارية المرتكبة في حق الجزائريين، فإننا نكتفي بذكر جوانب منها فقط، **فماهي أشكال السياسة القمعية التي انتهجتها فرنسا تجاه أبناء الجزائر؟.**

1– جرائم الإحتلال الفرنسي في الجزائر 1830 إلى 1920

أ– جريمة الإبادة السياسية :

كانت الجزائر تتمتع بكيان سياسي وسيادي له هيبته بين الدول، وكانت لها استقلاليتها ومؤسساتها وقوانينها وتنظيماتها السياسية والعسكرية والقضائية والإدارية، إلى جانب سياسة خارجية فاعلة، ومع بروز الأطماع الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا، سقطت الجزائر تحت نير الاستدمار الفرنسي الاستيطاني الذي اتخذ من حادثة المروحة ذريعة لاحتلالها في 05 جويلية 1830[4]، وبذلك قامت فرنسا بتقويض رموز السيادة الوطنية والقضاء على الكيان الجزائري (العملة–الراية– الأرض..الخ)، وإحلال مكانه الإدارة الفرنسية، في مقدمتها المؤسسات القضائية، حيث صرح الحاكم العام دوقيدون DEGUEYDON بتاريخ 22 مارس 1874 **"إن العدالة تدخل في إطار السيادة وعلى القاضي المسلم أن ينحني أمام القاضي الفرنسي، وعلى كل واحد أن يفهم بأننا نحن الغالبون"**[5]، وقد قامت فرنسا بسن وإصدار ترسانة من القوانين

الإستثنائية والمراسيم التنفيذية المرسخة لتواجدها بالجزائر، نذكر منها مرسوم الإلحاق الملكي الصادر بتاريخ 22 جويلية 1834، والذي ألحق الجزائر بفرنسا، وقد تبع ذلك جملة من الإجراءات التعسفية في حق الجزائريين لإنجاح مشروع الإحتواء والإندماج، وبذلك ظلت الجزائر فترة ليست بالقصيرة تحت الحكم العسكري، الذي ألغي بتاريخ 29 مارس 1871 وعوض بالحكم المدني في مناطق الشمال دون غيرها من المناطق الأخرى، وجاء ذلك لإرضاء المعمّرين دون سواهم[6]، حيث كان هذا التحول في طبيعة الحكم نقمة على المسلمين الجزائريين ونعمة على المستوطنين الأوروبيين.

كما نصت أمرية 1834 على أن قيادة الجيش والإدارة العليا تكون بيد الحاكم العسكري، تخول له إصدار العقوبات[7]، ويقول في هذا الصدد المؤرخ الفرنسي بول أزان: **"إن الجنود ارتكبوا أعمالا تخريبية حول مدينة الجزائر، فخربوا الفيلات (الأحواش) وقطعوا أشجار الحدائق، وخلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار، وثقبوا أنابيب المياه، وهدّموا سواقي المياه لكي يسقوا حيواناتهم، وتسببوا في تفجير مخزن للبارود، مما أدى إلى عدة جرحى، ولم يحافظوا حتى على صحتهم ونظافتهم"**[8]. واضح من هذا التصريح بأن هدف الحملة كان نشر الرعب والخراب وليس نشر الحضارة والإنسانية[9]، وتأديب الداي حسين ورد الكرامة لفرنسا[10]،حسب إدعائهم، ولم يستطع أحد أن يتحكم في الوضع ويتصدى لأعمال النهب والسلب والعنف والجرائم التي كانت تُقترف في حق الأهالي في المدينة عامة والقصبة على وجه الخصوص، وقد شارك في عملية النهب ضباط سامون في الأركان[11] وبتشجيع منهم، فاستولوا على خزينة الداي، التي كان بها مبلغ يزيد عن 55 مليون فرنك، وهذا المبلغ في حد ذاته يغطي تكاليف الحملة، إلا أن جزءًا كبيرا منه ذهب إلى جيوب كبار رجال الدولة الفرنسية في باريس وعلى رأسهم "لويس فيليب" بإعتراف وزير المالية الفرنسي[12].

وقد قام قائد الحملة الفرنسية "دي بورمون" بتحويل مدينة الجزائر في أسابيع إلى وضعية كارثية، ضاربا بعرض الحائط كل المعاهدات والأوامر والإتفاقات التي تنص على عدم المساس بحرية السكان والمعتقدات والممتلكات، ومعاملة الأتراك والأهالي بالرفق، كما قام بإجلائهم جميعا ووضع نحو 15.000 رجل من جنود الإنكشارية في سفن وحولهم إلى الشرق، فمات العديد منهم في عرض البحر، ونتيجة لتلك الأوضاع والظروف المأساوية اللا آمنة فرّ الكثير من سكان المدينة ولم يبق فيها إلا فئة قليلة ممن لم يتمكنوا من الفرار، وحاولوا التكيّف مع الأوضاع الراهنة[13].

ومن أجل تحقيق أهدافها الشيطانية اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة إرهاب وتدمير وإبادة لا مثيل لها في التاريخ، فقامت بتاريخ 24 جويلية 1870م بتقسيم البلاد إلى ثلاث (03) مقاطعات، وهي الجزائر، قسنطينة ووهران[14]،بالإضافة إلى سنها لمجموعة من القوانين الزجرية، مثل قانون الأهالي بتاريخ 28 جوان 1881، الذي إعتبر الجزائريين أناس لا وطن ولا جنسية لهم، لا تناديهم فرنسا بالفرنسيين، ولا تناديهم بالجزائريين، فأوجدت لهم تسمية أنديجان[15]، يعني أهالي في خدمة فرنسا، أو خمّاسيين لديها[16]،كما قامت الإدارة الإستعمارية بإصدار قانون الغابات التعسفي بتاريخ 17 جويلية1874، وتبعه قانون 1885، ثم قانون 1903، حيث كانت كل هذه القوانين تهدف إلى منع إستغلال الغابات من طرف الجزائريين ومعاقبة كل من يقترب من هذا المصدر الطبيعي الحيوي أو يستغل أشجاره أو أجزاء منه في مختلف حاجياته اليومية، كما أن العقوبة تكون قاسية وجماعية[17]، ولقد راح ضحية هذه القوانين التعسفية العديد من السكان الجزائريين، الذين كانوا يسترزقون من الغابة، إذ تم قطع مصدر رزقهم وقوتهم، بهذه القوانين الجائرة.

ب– جريمة إبادة الجزائريين:

بعد تمكّن القوات الفرنسية من احتلال مدينة الجزائر، عملت على إرتكاب جرائم يُندّى لها جبين الإنسانية، وتُعدّ جريمة الهجوم على مدينة البليدة بتاريخ 26 نوفمبر

1830 بقيادة الجنرال كلوز، من بين أكبر الجرائم المرتكبة في حق الجزائريين بعد أشهر قليلة من سقوط مدينة الجزائر، حيث قابل سكان البليدة هذا الهجوم بمقاومة باسلة وعنيفة، وقد سقط العديد من الضحايا من الجانبين، غير أن الغلبة كانت للفرنسيين الذين عاثوا فيها فسادا، إذ قاموا بقتل الشيوخ والأطفال والنساء، وتخريب كل ما وجدوه في طريقهم[18].

ومن الجرائم التي بقيت وصمة عار في جبين فرنسا نجد إبادتهم لقبيلة العوفية في أفريل 1832، بضواحي وادي الحراش، إذ أن الجنرال الدوق روفيقو وزبانيته انقضوا على أفراد هذه القبيلة وهم نيام، وأفنوهم عن آخرهم ذبحا كما تذبح الشياه[19]، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد القتلى كان أكثر من 12.000 قتيلا بين رجال ونساء وأطفال وشيوخ، وقاموا بسرقة حُلّي وجواهر النساء، وتم بيعها بباب عزون بمدينة الجزائر[20].

ت– جريمة الإبادة الاقتصادية:

لم تتوقف الجرائم الفرنسية على جانب واحد فقط، بل تعدتها إلى جوانب أخرى، والمتمثلة في جريمة الإبادة الاقتصادية المنتهجة من طرف فرنسا الإستعمارية، من خلال تطبيقها لإجراءات تعسفية في حق الملاك والفلاحين الجزائريين، وذلك بعد مرور شهرين من الاحتلال فقط، حيث تم إصدار قرار بتاريخ 13 سبتمبر 1830، تم بمقتضاه مصادرة أملاك الحُبوس أو الأوقاف التي كانت تمثل المصدر الوحيد للعناية بالمدارس والمساجد والمدارس القرآنية وطلبتها، فلجأت إلى توزيع أراضيهم بعد انتزاعها منهم بالقوة وتسليمها للأوربيين[21]، وخاصة بعد عودة كلوزيل لمنصب الحاكم العام للجزائر بتاريخ 17 جويلية 1835، هذا الأخير الذي أصدر بيانا موجه لسكان الجزائر في 19أوت 1835، وتضمن الخطاب شطرين، الأول موجه للأوربيين والثاني موجه للجزائريين[22]،

ووعد من خلاله بتقديم كل المساعدات والتسهيلات للأوربيين في الجانب الزراعي والتجاري بالجزائر، التي وصفها بأنها الأكثر غنى في العالم[23].

وبوصول الجنرال بيجو للجزائر بتاريخ 23 فيفري 1841، صرح لسكان الجزائر بأنه جاء لاحتلال البلاد احتلالا شاملا، بغية إستيطانها وجعلها مقاطعة فرنسية، ويضيف قائلا: "**إنّ الحرب تحقق لنا شيئا واحدا هو الاستيطان، وبدون ذلك ماذا تعني الحرب، إنها بلا نهاية وبلا نتيجة، ويجب في النهاية السعي نحو تحقيق الهدف الأسمى، والمتمثل في تأسيس مقاطعة فرنسية**"[24]، وقد طبق هذا الأخير ما يعرف بسياسة الأرض المحروقة التي أتت على الأخضر واليابس، من خلال قيام قواته بحرق المحاصيل وإتلاف مطامير الزرع وإثارة الرعب في الأهالي، حيث أسر وقتل ونفى العديد منهم متعديا بذلك على كل القوانين والأعراف الدولية، فضلا عن قيامه بجمع السكان في محتشدات وتجمعات معزولة وتحت حراسة مشدّدة من قبل أفراد جيشه، قصد عزلهم عن قادة المقاومات الشعبية لكي لا يشكلوا خطرا عليه[25] ، وقد ساهمت هذه السياسة في إفقار الشعب الجزائري، من أجل كسر شوكته والنيل من صموده في وجه الإحتلال[26].

ث– جريمة الإبادة الثقافية:

شهدت الجزائر عبر مختلف العصور والمراحل التاريخية شخصيات وأعلام في شتى المجالات العلمية والدينية، سيما بعد الفتوحات الإسلامية، التي أصبحت منبعا للعلوم والمعارف في مختلف التخّصصات العلمية والأدبية، على غرار علم الكلام، الأدب، الفقه، التاريخ، تفسير الحديث، الحساب والفلك وغيرها، فانتشرت بذلك المؤسسات التعليمية كالزوايا والكتاتيب والمدارس القرآنية، التي كانت تمثل موطن العلم والهداية وأوتاد الدّين والصلاح، ومنبع اليقظة والنهضة والإصلاح، ومصدر للعديد من الثورات ضد الاستعمار الفرنسي[27]، وقد ساهمت هذه المؤسسات التعليمية في نشر لغة القرآن الكريم، وكانت درعا حصينا ضد الحملات التبشيرية وسياسة التجهيل التي إنتهجتها فرنسا الإستعمارية،

على عكس من يعتقد بأن الجزائر كانت خلال القرن التاسع العشر(19) ميلادي، في جهالة وأمية وهمجية، وأن أبناءها كانوا منغمسين في ظلمات الغباوة وأن بلدهم كان يعيش في عصر الظلمات، فلا كاتب بينهم ولا شاعر ولا عالم، فالأمة الجزائرية، حسبهم، مؤلفة كلها من أميين يجهلون القراءة والكتابة، مدّعين بأن اللّغة العربية قد ماتت منذ زمن بعيد ودُفنت مع اللّغات الميّتة الأخرى[28].

غير أن الحقيقة غير ذلك، حيث أن المدارس الجزائرية لم تنقطع في العصور الغابرة عن مواصلة نشر العلم واللغة العربية، التي ساهمت في تكوين وتأطير مجموعة كبيرة من العلماء، حتى أن بعض الزوايا في تلك المرحلة كانت تنافس جامع الزيتونة بتونس وجامع القرويين بفاس (المغرب)، من حيث كفاءة أساتذتها ومستوى طلبتها، وكان العلماء بالمغرب الأقصى وبتونس يقدّرون شهادات الطالب الجزائري حق قدرها ويعترفون له بقيمة دراساته السابقة، فإذا كان ذلك الطالب متخرج من مدرسة مازونة (معسكر)، أو زاوية شلاطة (تيزي وزو)، أو زاوية الهامل (المسيلة)، أو زاوية بن أبي داود (بجاية)، أو غيرها تقبل دراسته وتجيزه للإلتحاق بالأقسام العليا للتخصص[29].

في هذا الخصوص يقول الرحالة الآلماني جورج في لهام شيمير، الذي زار الجزائر سنة 1831 أي تقريبا سنة بعد الاحتلال، **"لقد بحثت قصدا بين السكان في مدن الجزائر عن شخص واحد يجهل القراءة والكتابة، غير أني لم أعثر عليه، في حين أني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا، فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب"**[30]، هذا إن دلّ على شيئ إنما يدل على أن الجزائريين كانوا في تلك الفترة يجيدون القراءة، الكتابة والحساب، على ما ذهب إليه المتشدّقون الغربيون من خلال إدعائهم بأنه لم يكن للجزائر وجود قبل سنة 1830.

من جهته، لم يكتف المستعمر الفرنسي بالتغلغل في أرض الجزائر واحتلالها احتلالا شاملا فحسب، بل راح يحاول طمس معالمها الحضارية وأسسها الثقافية والوطنية، بغرض

القضاء على الهوية والشخصية الوطنية الجزائرية الإسلامية، وقد مست جميع الميادين لاسيما الميدان الديني والثقافي، وذلك من خلال تحويل المساجد إلى إسطبلات للخيول وثكنات للجنود مع هدم العديد منها، مدنسّين بذلك قُدسية أماكن عبادة المسلمين.

وفي سياق متصل، سعى الاحتلال الفرنسي للقضاء على تدمير المدرسة الجزائرية واستبدالها بالفرنسية، بإعتبار أن المدرسة هي القاعدة الأساسية لتطور المجتمعات وإزدهارها، لذلك إستهدفت فرنسا مدارس الجزائريين وحاربت اللغة العربية والدين الإسلامي، بغية نشر وفرض لغتها وثقافتها الغربية، من خلال إستيلائها على مؤسساتها التربوية والدينية ومطاردة مثقفيها وأساتذتها، مما أدخل المجتمع الجزائري في حالة من التعفن والتخلف والجهل، جراء كثرة البدع والخرافات والانحرافات التي زرعها المستعمر الفرنسي بين أفراده.

كما حاول المستدمر الفرنسي طمس الهوية الوطنية الجزائرية واعتبارها جزءً لا يتجزأ من فرنسا، ولم يترك وسيلة تمكنه من تحقيق هذا الغرض إلا واتبعها، فتعددت وسائله، وإن جمعها هدف واحد، هو هدم عقيدة الأمة، وقتل روح الجهاد فيها، وإفساد أخلاقها، وإقامة فواصل بينها وبين هويتها وثقافتها وتراثها، بمحاربة اللغة العربية وإحلال الفرنسية محلها، لتكون لغة التعليم والثقافة والتعامل بين الناس[31]. ولا ريب أن أخطر وأبشع السياسات هي تلك المتمثلة في الإعتداء على الدين والأحوال الشخصية، لأن العقيدة هي وجدان الإنسان وضميره.

غير أن الأمة الجزائرية لم تستسلم لهذه المخططات، فقاومت بكل ما تملك، ودافعت بما توفر لديها من إمكانات، وكانت معركة الدفاع عن الهوية واللسان العربي أشد قوة وأعظم تحدياً من معارك الحرب والقتال، وقد عبّر الإمام عبد الحميد بن باديس، رائد من رواد النهضة العربية الإسلامية عن إصرار أمته وتحديها لمحاولات فرنسا بقوله: "**إنّ الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تصير فرنسا، ولا**

تستطيع أن تصير فرنسا لو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها، وفي أخلاقها وعنصرها، وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدد معين هو الوطن الجزائري".

2– جرائم الإحتلال الفرنسي في الجزائر1920–1954م:

أ–إبادة الحركة الوطنية أو الكفاح السياسي ورُوّاده:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وعقد مؤتمر الصلح في عام 1919، وبعد مشاركة العديد من الشبّان الجزائريين فيها عنوة عن طريق التجنيد الإجباري، الذي كان بداية من سنة 1912، رأى الفرنسيون أن يفتحوا المجال للجزائريين من أجل تأسيس أحزاب وجمعيات تنشط على الساحة السياسية بالجزائر، فكان أول من ساهم في الحركة السياسية الجزائرية الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر بداية من سنة 1920 من خلال حركته، ثم توالى بعد ذلك ظهور نوادي وجمعيات أخرى مثل نجم شمال إفريقيا في سنة 1926، الذي سيصبح تحت إسم حزب الشعب الجزائري بداية من عام 1937، ثم تحت إسم حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بداية من سنة 1946، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05 ماي 1931، وحركة أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944، التي ستصبح تحت إسم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بداية من 17 أفريل 1946.

. وقد تعرض مسؤولي وأعضاء تلك الأحزاب والجمعيات لمضايقات ومحاولات إغتيال من قبل السلطات الفرنسية، بغية زرع البلبلة بين صفوفها وزعزعة استقرارها وتغيير إديولوجياتها وتوجهاتها، حتى تكون في خدمة السياسة الإستعمارية وأجنداتها.

– الإجراءات التعسفية الإستعمارية تجاه الأحزاب والجمعيات:

واجهت الأحزاب والجمعيات والنوادي عدة إجراءات تعسفية من لدن الإدارة الإستعمارية الفرنسية، على غرار الضغوطات التي تعرض لها رجال الجمعية ومنعهم من الصلاة في المساجد، وكذا قيام ذات السلطات بغلق العديد من المدارس بحجة أنها تقوم

بتعليم مضاد للفرنسيين في الجزائر[32]، إلى جانب منع بيع المشروبات ومختلف اللّوازم على مستوى مقرات النوادي إلا بترخيص من الإدارة الفرنسية[33]، التي صعبت عملية الحصول عليه[34]، وهذا قصد إضعاف النوادي من الجانب المادي، الذي كان يساهم مساهمة كبيرة في تقديم المساعدات المادية لمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قصد المواصلة والإستمرار في تبليغ رسالتهم وتربية النشء.

من جهته، أثار النشاط الكبير لنجم شمال إفريقيا وتبنّيه المواقف والأفكار الوطنية والثورية مخاوف الحكومة الفرنسية، التي أمرت بحله في نوفمبر 1929م، غير أن هذا القرار لم يثني من عزيمة الأعضاء المؤسسين للحزب، فقد استعاد النجم نشاطه العلني سنة 1933م تحت إسم **"نجم شمال إفريقيا المجيد"** بقيادة مصالي الحاج، إلى جانب أعضاء آخرين، ليتم إعتقالهم بتهمة إعادة تكوين منظمة مُحَلة بصورة غير شرعية[35].

وبعد أن استلمت الجبهة الشعبية اليسارية الحكم في فرنسا سنة 1936عرفت العلاقة المتوترة بين الحكومة الفرنسية والنجم نوعا من الإنفراج لمدة قصيرة، وبذلك عاد مصالي الحاج إلى باريس (فرنسا) وباشر نشاطه مجددا في المهجر، قبل أن يعود إلى الجزائر في 02 أوت 1936 ناقلا معه مبادئ حزب نجم شمال إفريقيا لأوّل مرة، واغتنم فرصة حضوره اجتماع المؤتمر الإسلامي الجزائري في الملعب البلدي ببلكور، فخطب في تلك الجماهير منتقداً مشروع بلوم فيوليت[36]، وقال أنه لا يمثل طموح الشعب الجزائري وأمانيه التي تتمثل في الإستقلال والسيادة الوطنية.

وبعد أن ذاع صيت النجم في مختلف ربوع الوطن، سارعت السلطات الإدارية الفرنسية إلى حله نهائياً بتاريخ 26 جانفي1937 ، وعند عودة مصالي الحاج إلى الجزائر في جوان 1937 نقل معه المعركة السياسية من المهجر تحت راية "حزب الشعب الجزائري"، فقد قام بالمشاركة في الإنتخابات البلدية بمدينة الجزائر وأحرز على سبع (7/1) الأصوات[37]، غير أن السلطات الاستعمارية قامت بتزوير هذه الانتخابات، فنظم

أنصار الحزب عدة مظاهرات للاحتجاج[38]، ورفض نتائج هذه الانتخابات التي وصفوها بالمزورة.

وبتاريخ 27 أوت 1937 تم إلقاء القبض على مصالي الحاج بتهمة التحريض على القيام بالإضرابات والمساس بسيادة الدولة، وحكم عليه بالسجن لمدة عامين(02)، واستمر نشاط الحزب بعد ذلك بوتيرة بطيئة[39]، وبعد أن استوفى رئيسه مدة سجنه أطلق سراحه في بداية 1939، فاسترجع الحزب عافيته وازداد نشاطه، وأصدر أسبوعية "البرلمان الجزائري" باللغة الفرنسية، وفي 01 ماي الموافق لذكرى عيد العمال اغتنم الفرصة ونظم مظاهرة كبيرةً بالجزائر العاصمة، وحمل فيها المتظاهرون العلم الوطني وعدداً من اللاّفتات تحمل شعارات مختلفة، مثل: "الأرض للفلاح"، و"احترموا الإسلام" و"اللغة العربية لغتنا"، وعلى إثر ذلك أصدرت السلطات الاستعمارية بتاريخ 29 سبتمبر 1939 قراراً يقضي بحل الحزب، وقامت بإغلاق صحيفة "البرلمان الجزائري" واعتقال مصالي الحاج وزعماء الحزب[40].

وبتاريخ 31 مارس 1943، قام وفد جزائري يتقدمهم فرحات عباس بتسليم نص البيان إلى الوالي العام مارسال بيرتون، وفي اليوم الموالي سلموا نسخة من ذات البيان إلى حكومة فرنسا الحرة بلندن تحت قيادة الجنرال شارل ديغول ونسخة إلى الحكومة المصرية بالقاهرة ونسخة إلى الجامعة العربية ولقد وعد الحاكم العام بدراسته وجعله كأرضية أساسية لما يعرف بدستور الجزائر[41].

وبعد أن تم عزل الحاكم العام بيرتون واستبداله بالجنرال "كاترو" في 03 جوان 1943، رفض هذا الأخير الالتزام بسياسة سابقه ولم يهتم لما جاء في "البيان" واقتراحات اللجنة أو حتى ملحق البيان، وأكد أن كل هذه المسائل سينظر فيها بعد نهاية الحرب العالمية مشيراً أن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، الأمر الذي ولّد إستياء وغضب لدى الطبقة السياسية والشعب الجزائري جرّاء التعنّت السلطات الإستعمارية

الفرنسية، حيث خرجوا في مظاهرات عبر عدة مدن معبرين عن غضبهم وتنديدهم بهذا الإجحاف الفرنسي في حقوق الجزائريين الذين جُنّدوا إلى جانب القوات الفرنسية، على غرار ما حدث في مدينة سكيكدة عندما قابلت السلطات العسكرية الفرنسية تلك المظاهرات بكل وحشية والتي راح ضحيتها ما يقارب الثلاثين شخصاً، كما عرفت الكثير من المدن اضطرابات واستنكار عام لسياسة فرنسا وتعنتها وتجاهلها لمطالب الجزائريين[42].

ونظرا لهذه التطورات الجديدة على الساحة الجزائرية وتنّكر فرنسا لوعودها، تقرر إنشاء حركة موحدة تضم كل اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية يقودها فرحات عباس وأطلق عليها اسم **"جمعية أحباب البيان والحرية"** والذي تم تأسيسها في 14 مارس 1944 بمدينة سطيف، هدفها إرساء جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا ومرتبطة بفرنسا وعرفت نشاطا متزايدا أكسبها تأييدا شعبيا واسعا، ممّا جعل السلطات الفرنسية تخشى من هذه الحركة السياسية الجديدة والموحدة، سيما من مطالبها المناهضة للإستعمار والمدافعة عن المساواة والحرية[43].

وإحياءً لليوم العالمي للعمال الموافق للفاتح ماي 1945، نظم حزب الشعب الجزائري مظاهرات سلمية بمدينة الجزائر حمل فيها المتظاهرون لافتات تندد بالاستعمار وتنادي بحرية الجزائر وتقرير المصير والاستقلال وإطلاق سراح المساجين السياسيين، وقد واجهتها السلطات الفرنسية بقمع ورد فعل عنيف أسفر عنه سقوط العديد من القتلى والجرحى وحملة إعتقالات واسعة.

أما في 08 ماي 1945، نظم قادة الحركة الوطنية مظاهرات شعبية بمختلف المدن الجزائرية احتفالا بانتصار الحلفاء على دول المحور، على غرار مدينة سطيف، أين طالب الجزائريون الترخيص لهم بمسيرة إلى قبر الجندي المجهول، انطلاقا من وسطها حيث اصطف الآلاف من الجزائريين استعدادا للمسيرة للتقدم نحو نصب الجندي المجهول، وعند الخطوات الأولى رفع الشاب بوزيد سعال العلم الجزائري متقدما الصفوف الأمامية، كما

رددت أثناء هذه المظاهرات هتافات منها **"أطلقوا سراح قادتنا المسجونين، "تحيا الجزائر المستقلة"**[44]، فواجهت الشرطة الفرنسية هذه المسيرة السلمية بهمجية ووحشية وقامت بإطلاق الرصاص وفتح النار على المتظاهرين، حيث أصيب المدعو بوزيد سعال حامل العلم الوطني، لتتدهور الأوضاع على إثرها وحدثت صدامات بين الجزائريين من جهة والشرطة والمعمرين الأوروبيين من جهة أخرى، وتدخلت قوات الجيش الفرنسي وقامت طائراته بقصف مداشر وقرى سطيف وقالمة وخراطة، كما قصفت السفن الفرنسية سواحل بجاية ذهب ضحيتها أكثر من 45.000 شهيد[45]، إلى جانب آلاف الجرحى والمعطوبين الذين تم اعدامهم ورمي جثثهم في العراء، بينما لم يقتل من الأوربين خلال هذه المجازر حوالي 102 شخصا[46].

وبعد مجازر 08 ماي 1945، سادت الجزائر حالة السكون فنصبت المحاكم وأعلنت حالة الطوارئ وامتلأت السجون وزُجّ بفرحات عباس في سجن الكدية بقسنطينة، كما منعت السلطات الفرنسية صدور الجرائد والتحركات السياسية، فكان ذلك هو جزاء فرنسا للجزائريين على تضحياتهم من أجل تحريرها.

وبعد التهدئة التي أقرتها الحكومة الفرنسية عقب هذه المجازر، صادق المجلس التأسيسي الفرنسي على قانون مشروع العفو العام على المساجين يوم 16 مارس 1946، تم على إثرها إطلاق المساجين وعودة النشاط السياسي والحزبي، حيث قام مصالي الحاج رفقة إطارات حزبه بتاريخ 11 أوت 1946 البحث على أساليب وطرق جديدة تكفل مواصلة نشاطهم السياسي والنضالي، وظهر هذا التوجه الجديد عند وصول مصالي بتاريخ 13 أكتوبر 1946 إلى مدينة بوزريعة ودعوة أصحابه إلى الاجتماع وطرحت عليه قيادة الحزب وقضية مشاركة الحزب في الانتخابات التشريعية[47] المقررة 10 نوفمبر 1946 فرفضت إدارة الاحتلال ترشح حزب الشعب الجزائري تحت هذا الاسم، فاقترح مصالي إسما جديدا لحزبه والذي كان "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية" من أجل حق الترشح

في الانتخابات، لكن فرنسا وكعادتها لجأت إلى سياسة تزوير الانتخابات حتى يسهل عليها التلاعب بنتائجها لأنها كانت متخوفة من شعبية عناصر حزب الشعب نظرا لشعبيته الواسعة[48]

.بالرغم من ذلك تحصلت حركة إنتصار الحريات الديمقراطية على خمسة (05) مقاعد في الانتخابات التشريعية، إلا أن هناك بعض الأعضاء في الحزب كالأمين دباغين قد اعترضوا على مشاركة هؤلاء في البرلمان الفرنسي بحجة أن هذا الأخير يخدم مصلحة فرنسا وحدها، وكذلك بسبب التزوير الذي شاب ذلك الاقتراع، كما أنكر هؤلاء قيام النواب الفرنسيين بتسيير شؤون الجزائريين، معتبرين أن الشعب الجزائري هو الكفيل في تحديد مصيره ومستقبله[49].

في ظل هذا الجو المشحون وإصرار الجماعة التي دعت إلى ضرورة تشكيل جناح عسكري على قرارها، وتواصل الخلاف داخل الحزب قام مصالي بعد مشاورات شملت جميع الأطراف بدعوة الحركة إلى عقد مؤتمرها الأول يوم 15 فيفري 1947 لاتخاذ قرار موحد وإيجاد حل للصراع القائم، وظهرت خلال جلسات المؤتمر ثلاث مجموعات كل منها رأي، وبعد أخذ ورد وتدخل مصالي تمكن المجتمعون في الأخير بالخروج بجملة من النقاط أرضت جميع الأطراف منها الموافقة على تشكيل المنظمة الخاصة للعمل العسكري والتي هي منظمة شبه عسكرية مهمتها تدريب الشباب للتحضير للعمل الثوري، المحافظة على مواصلة عمل حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بطريقة قانونية والمشاركة في الانتخابات بالجزائر، وبهذه القرارات يكون الحزب قد عبّر على خياراته كلها خاصة ما تعلق منها بتأسيس المنظمة الخاصة[50].

– سجن ونفي بعض قادة الأحزاب:

بعد النشاط والحركية التي لعبتها الأحزاب زالجمعيات في تعبئة وتوعية الشعب الجزائري وتوسع قواعدها النضالية واتشار هياكلها، تأكد للإستعمار الفرنسي بأن هذه النشاطات

ستشكل خطرا كبيرا من خلال المعلومات الأمنية التي جمعها حول نشاط هذه الأحزاب والجمعيات ومعرفته لأهدافها الحقيقية، فقامت السلطات الفرنسية بحل الأحزاب وتعطيل الصحف، وغلق الكتاتيب القرآنية ومدارس التعليم العربي ومنعت العلماء الجمعية من دخول المساجد والتدريس فيها، مع تسليط عقوبات مجحفة في حقهم، كما خطط للإيقاع بهم من خلال نسج المؤامرات وتدبير الدسائس والمكائد الخبيثة، بغرض إعتقالهم أواغتيالهم دون محاكمة[51]، وبعد مجازر 08 ماي 1945 التي راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الجزائري واعتقال العديد منهم، على غرار الشيخ العربي التبسي الذي اتهم بمسؤولية هذه المظاهرات[52] وتحريضه للشعب على التمرد ومعه جماعة من المصلحين منهم محمد خيرالدين[53] والشيخ علي مرحوم[54]، ليتم إطلاق سراحهم بعد صدور العفو العام عن المعتقلين في مارس 1946[55].

كما سارعت السلطات الاستعمارية مرة أخرى إلى اعتقال مصالي الحاج في 18 أفريل 1945 ووضعه بمعتقل "بوغار"، مما تسبب في مظاهرات وطنية مطالبة بإطلاق سراحه وتحت ضغط الاحتجاجات، تم نقله إلى معتقل قصر الشلالة ثم إلى المنيعة بالجنوب الجزائري، قبل أن يتم نفيه إلى برزافيل بالكونغو في 23 افريل 1945. .

ثم دبّرت الإدارة الفرنسية لإختطافه مساء يوم الخميس 04 أفريل 1958، حيث اقتحموا منزله بوحشية، وقاموا بتفتيشه، واعتقلوه حيث أنكرت الإدارة الفرنسية ذلك إلا أن مراسل جريدة لوموند الباريسية بالجزائر أفصح أن رجال المضلات قد اعتقلوا الشيخ العربي التبسي[56]، ونفس الشيئ بالنسبة للشيخ البشير الإبراهيمي الذي كان يقوم بنشاط إصلاحي كبير، الأمر الذي أزعج السلطات الإستعمارية وأدّى إلى نفيه واعتقاله يوم 12 أفريل 1940 بحجة أنه يمثل خطر على فرنسا، ولم تكتفي السلطات الاستعمارية بتضيق الخناق على العلماء فحسب، بل كان الدور حتى على المصلحين والشعراء ومنهم محمد العيد آل خليفة[57] وكان بسبب دوره الكبير في التوعية والعمل الإصلاحي من خلال

إلقائه للقصائد وجمع المال وغيرها من الأعمال، فقامت السلطات الإستعمارية بالقبض عليه وأودعته في السجن بقسنطينة[58].

ب– محاولة تقويض وإبادة الثورة التحريرية:

لقد فاجأ إندلاع الثورة التحريرية السلطات الإستعمارية الفرنسية، الذي شمل عدة مناطق من التراب الوطني بطريقة غير منتظرة ولا متوقعة جعل من كل الأطراف تتيه في تفسير الحدث وفي تحديد المسؤول وعن الجهة التي كانت من وراءه، فالفضل في هذه المباغتة يعود لسرية الإستراتيجية. ونجد أن سلطات الإحتلال الفرنسية حينها أطلقت العنان لجنودها بممارسة القتل والإبادة بلا أدنى خوف وتردد، وأرادات بتلك الخطوة إسكات الأفواه الجزائرية التي تندد بالحرية ونادت بالإستقلال، وتنوعت جرائم القوات الفرنسية واستخدمت شتى صنوف التعذيب والتعسف، ولم تكن تأبه لانتهاكات حقوق الإنسان مهمها كانت طبيعتها[59]، لأنها أرادت إخفاء عجزها في مواجهة تصاعد وتيرة العمل المسلح وتلاحم الشعب الجزائري مع الثورة، فقامت بإنتهاج سياسة تعسفية منها الإعتقال العشوائي إذا كانت الاعتقالات تتم من غير تفريق بين رجل وإمرأة أو طفل وشيخ، بهدف زرع حالة من الخوف والرعب في نفوس الجزائريين من أجل وقف دعمهم للثورة.

– القتل الجماعي للأهالي:

مع اندلاع الثورة التحريرية لجأت السلطات الإستعمارية إلى انتهاج سياسة قمعية بغيضة، تحت مسمى "التهدئة"، متخذة من عقيدة "كل شيء مباح"، ذريعة لسياستها التي كانت تهدف إلى إخماد لهيب الثورة بشتى الطرق والوسائل، متجاهلة كل القوانين والأعراف الدولية التي تدعو إلى حماية حقوق الإنسان وكرامته،وكان الفرنسيون يجبرون الأهالي على دخول أكواخهم الطينية لتمر عليهم الدبابات وتتحول الأرض إلى عجينة مكونة من الطين والدم[60]، وقد تعرض الجزائريون للحرق والدفن وهم أحياء، كحرق فلاح

جزائري كان مقيم بالقرب من قسنطينة عام 1955م عندما صبوا عليه البنزين ثم أشعلوا فيه النار أمام الناس، أما دفن الجزائريين بصورة جماعية في حفر كبيرة تتسع لعدد من الناس بعد وضعهم فيها وهم أحياء، ثم يردمون مع ترك رؤوسهم في الأعلى[61]. بالإضافة إلى إبتكار أساليب فظيعة في تعذيب الجزائريين، فضلا عن الممارسات غير الأخلاقية لجيش الإحتلال، فكل هذه الأساليب وغيرها هي أعمال ضد الإنسانية، محظورة دوليا ودينيا وأخلاقيا[62].

غير أن هذه العمليات الإجرامية الممارسة من قبل أفراد الجيش الفرنسي في حق أبناء الجزائر سرعان ما لقيت استنكارا وتنديدا شديدين، ليس من طرف الجزائريين فحسب بل من طرف ذوي الضمائر الحية من الفرنسيين ذاتهم، سواء من أولئك الذين كانوا يعايشون أحداث الثورة هنا في الجزائر أو الذين كانوا يتابعون أخبارها من وراء البحر، وهناك العديد من شهادات النحبة الفرنسية التي تثبت إنكار ما تقوم به السلطات الفرنسية تجاه الشعب الجزائري من تجاوزات وانتهاكات.

– محاولة السلطات الفرنسية احتواء الثورة:

قامت السلطات الكولونيالية كعادتها بحملات تفتيشية قهرية وقمعية في صفوف مناضلي الحركة الوطنية، وأعطيت أوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد فألقت القبض خلال الأسبوع الأول من إندلا ع الثورة التحريرية على أكثر من 500 فردا من مناضلي ومسؤولي الحركة الوطنية وزجت بهم في السجون والمعتقلات، وأصدرت مرسوم بتاريخ 05 نوفمبر1954 ونشر بالجريدة الرسمية يقضي بحل حزب حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها وتحريم نشاطها في كافة أنحاء التراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر[63].

وعقدت الجمعية الوطنية الفرنسية جلسة استثنائية بتاريخ 12 نوفمبر1954خصصت لمناقشة ما أسموها بالأحداث التي هزت الجزائر، وبناء على ما تم مناقشته في البرلمان

الفرنسي، والدعم الذي لقيته الحكومة منه بتعزيز الجهاز العسكري وتوسيع الإجراءات التي من شأنها تحقيق التهدئة بلغت حصيلة القمع الفرنسي خلال شهر نوفمبر وحده قتل 42 مجاهدا واعتقال 1200 شخصا مشتبها فيه، تعرضوا لعمليات تعذيب وحشية، وبتاريخ12 نوفمبر أصدر الحاكم العام قرار حق اللجوء إلى التسخير كما تم إلغاء سير القطارات في الليل لتبدأ موجة قمع كبيرة شهدتها الجزائريون نوفمبر وديسمبر1954[64].

إنّ رد فعل جميع المسؤولين الفرنسيين اعتمد على استعمال القوة لقمع الثائرين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا، ففي نهاية نوفمبر 1954 تمكنت قوات الشرطة الفرنسية من سجن 750 مناضلا وفي نهاية سنة 1954 بلغ عدد المسجونين 2.000 مناضلا[65].

ولقد إستمرت السياسة القمعية المنتهجة من قبل الكيان الفرنسي المغتصب طيلة مراحل الثورة التحريرية، من أجل القضاء عليها وتحقيق أهدافها البغيضة، واعتمدت كذلك خلال نفس الفترة سياسة إعلامية مضادة للثورة التحريرية، بغية قلب الحقائق وتضليل الرأي العام الفرنسي والدولي، من خلال إخفاء الجرائم التي كانت ترتكبها قواتها ضد أبناء الشعب الجزائري، وتقنين عملياتها الإجرامية البشعة عن طريق تشريع وسن القوانين الإنسانية، واصفة الثورة والثوار بأبشع، وكانت الصحافة الفرنسية هي المصدر الأول للمعلومات عما يحدث في الجزائر من أحداث وتطورات لمتابعي الحدث[66].

الخاتمة:

من خلال تطرقنا لهذا الموضوع، وكخاتمة لمقالنا الموسوم جوانب من السياسة القمعية الإستعمارية، التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ تنفيذ إحتلالها للأراضي الجزائرية، حيث راحت تتفنن في إستعمال العنف ضد أبناء الشعب الجزائري، الذي واجه هذا الإستعنمار منذ الساعات الأولى، بكل عزم وحسم.

كما أن هذه الدراسة مكنتنا من الوقوف على بعض النقاط والتي تمثلت فيما يلي :

– إرتبطت سياسة الاستعمار الفرنسي بتشجيع الاستيطان الأوروبي، وتقديم المساعدات للمستوطنين الأوروبيين بهدف تثبيت الوجود الفرنسي وتكريس سياسته القمعية.

– لقد كانت الإبادة بمختلف أشكالها، من خلال القتل والطّرد والتهجير عملا ممنهجا، لضمان إفناء العنصر الجزائري المسلم أو على الأقل وضعه في شروط قاسية.

– لقد استخدمت إدارة الاحتلال الفرنسي الحجز والمصادرة في البداية لأهداف أمنية، إلا أّنه تحول لاحقا إلى أداة جد فعالة لنهب وسلب ممتلكات الجزائريين، وإهدائها فيما بعد إلى الوافد الأوروبي الدخيل، والذي كان يشكل اليد الناعمة الضاربة للجيش الفرنسي في الجزائر.

– كرس الفرنسيون مع بداية الاحتلال سياسة تجهيل لفترة طويلة رغبة منهم في ضمان وقوع الجزائريين في دائرة الجهل والتخّلف تجاه كلّ ما له علاقة بثقافتهم الأصيلة؛ ثم اقترحوا لاحقا تحت الرغبة الملحة للاعتماد على عناصر جزائرية في مساعدتهم على إدارة شؤون البلاد إلى إقرار تعليم ببرامج فرنسية على نطاق محدود، بهدف استعمال المدرسة كوسيلة تأثير وتغلغل فعالة في عقول الجزائريين.

– عمدت السلطات الاستعمارية بشتى الطرق لإخماد الثورة التحريرية، ذلك بإتباعها إستراتيجية مست عديد الجوانب منها العسكري المتمثل أساسا في إتباع سياسة القمع والإبادة والاستعمال المفرط للقوة في حق شعب أعزل، وجندت في سبيل ذلك كل إمكاناتها المادية والبشرية، ولم تتوان في ارتكاب المجازر والمذابح الجماعية في حق الأبرياء من الشعب الجزائري، طيلة مدة الثورة التحريرية وعبر كامل التراب الوطني.

– إن ممارسات الإعتقال والتعذيب والإعدام التي تعرض لها أبناء الشعب الجزائري طوال سنوات الثورة التحريرية، يعكس وحشية وقسوة المحتل.

– لقد ضرب لنا أبناء الجزائر أروع الصور في الدفاع والذود عن أرضهم وعرضهم من خلال صمودهم وتمسكهم بروح المقاومة وبمبادئ الثورة التحريرية التي ميزت الشعب الجزائري.

– إستغل القادة العسكريون الفرنسيون في حربهم ضد الجزائريين على كل الوسائل والأساليب المتاحة ومارست العنف بأشكاله بغية إخماد لهيب الثورة، مما كبد الشعب الجزائري معاناة كبيرة جراء تلك الممارسات الإستعمارية الهمجية.

– سخرت فرنسا الإستعمارية كل إمكانياتها المادية والبشرية من أجل الإحتفاظ بالجزائر وتفنن قادتها في تحطيم معنويات أبنائها محاولين إخضاعهم وإبقائهم تحت السيطرة والإستعباد.

– قامت السلطات الإستعمارية بتطويق الحدود الجزائرية من كل الجهات، حتى أصبحت مثل السجن الكبير، من أجل قطع إمداد الثورة التحريرية بالسلاح والمال عبر الحدود.

---

[1] حمدان خوجة، **المرآة**، تحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2006، ص187.

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين...تاريخ الجزائر (1830–1954)**، تر: محمد المعراجي، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008م، ص27.

[3] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص168.

[4] **حادثة المروحة**، هذه كانت مجرد ذريعة واهية لتبرير حملتها على الجزائر، والدليل على ذلك المشاريع العديدة التي سبقت هذه الحادثة من أجل الإجهاز على البلاد، ونهب خيراتها وثرواتها، ويعود تاريخ أول مشروع لاحتلال الجزائر إلى عهد لويس التاسع (1226–1270)، ثم توالت بعد ذلك جملة من المشاريع، خاصة مع أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، إذ قامت العديد من الشخصيات بتقديم مخططات وتقارير لغزو الجزائر، ولعل أهمها: مشروع ديكارسي 1791، مشروع جان بون سان أندري 1799، مشروع تيدينا 1802، مشروع بوتان 1808. للمزيد ينظر عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر (1830–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص– ص 36–45.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت (لبنان)، 1997، ص175.

[6] أحمد مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 193.

[7] بموجب أمرية 1834، منح للحاكم العام العسكري في الجزائر الحق في إصدار قرارات الاعتقال بحق الجزائريين والزج بهم في السجون.

[8]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2007، ص23.

[9]نفسه، ص 25.

[10]لخضر بوطبة، **"من الإبادات الجماعية للسكان أثناء المقاومات الشعبية في الجزائر"**،مجلة أول نوفمبر(اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين)، ع 183، الجزائر، 2017، ص05.

[11]كانت العقيدة العسكرية التي انتهجها قادة الجيش الفرنسي في الجزائر تستند على القوة والترهيب، إذ عامل هؤلاء القادة سكان الجزائر على أنهم دون المستوى البشري، مما فسح المجال أمام جنودهم لممارسة الإبادة والتمثيل والتقتيل بلا أدنى رادع، بل تعدى ذلك إلى مكافأتهم ماديا لمن يجمع أكبر عدد ممكن من الرؤوس، فضلا عن تدمير القرى والحقول والاستيلاء على الممتلكات، للمزيد ينظر: أوليفي لوكور غرانميزون، **الاستعمار، الإبادة...تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، الجزائر، 2007، ص،ص 173، 174.

[12]م فرنسوا مسيرو، **سانت آرنو أو الشرف الضائع**، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص76 .

[13] عبد العزيز فيلالي، **جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830–1850**، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2012، ص20.

[14] عادل سبع ورمزي حوحو، **"سياسة الإحتلال الفرنسي في الجزائر (1870–1900)"**، مجلة المفكر، مج 18، ع02، الجزائر، 2023/12/28، ص98.

[15]– عمر سعد الله، **"جريمة الإبادة الجماعية أثناء الإحتلال الفرنسي للجزائر"**، مجلة المصادر، ع 18، الجزائر، 2008، ص74.

[16] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 25.

[17]عدة بنداهة: **"أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/02 و18897/02/16"**،أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830–1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص227.

[18] عمر سعد الله، "المرجع السابق، ص74.

[19]أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، مج02 (3–4–5)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الغرب الإسلامي، بيروت (لبنان)، 2005، ص10.

[20] نبيل ونوغي وعلاء الدين يوسفي، **"جرائم الإحتلال الفرنسي في الجزائر –جريمة الإبادة الجماعية أنموذجا–"**، مجلة بحوث، ج01، ع12، الجزائر، 2018، ص236.

[21]مراد سعودي، **"قراءة في التشريعات العقارية الفرنسية وأثرها على ملكية الجزائريين (1830–1897م)"**، المجلة التاريخية الجزائرية، مج06، ع 01، الجزائر، 2022، ص798.

[22]ابراهيم لونيسي، **القضايا الوطنية في جريدة المبشر(1847–1870م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1994/1993، ص13

[23] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2007م، ص25.

Bugeaud et l'Algérie, **préface André Maginot**, Edit le Petit Paul Azan,[24] Parisien, France, pp 51-52-54

[25]أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، المجلد الأول (1-2)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الغرب الإسلامي، الجزائر،2005، ص 12.

[26]محمد تقية، **الثورة الجزائرية...المصدر، الرمز والمآل**، تر: عبد السلام عزيزي، الجزائر، 2010 ص، ص337، 338.

[27] محمد علي دبوز، **أعلام الإصلاح في الجزائر**، (**1921–1975**)، ط1، مطبعة البعث، الجزائر، 1974، ص 19.

[28] سعد الدين بن أبي شنب، **"النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة"**،مجلة كلية الآداب، العدد الأول، 1964، ص 34.

[29]نفسه، ص- ص 38، 39.

[30]أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الآلمان (1830–1855)**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1975، ص 13.

[31]فتح الدين بن أزواو، **"السياسة الإستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائري (1830–1954)"**،مجلة البحوث التاريخية، مج05، ع02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص- ص290، 292.

[32] عمار بحوش،**التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 255.

[33] A.N.O.M, G.G.A, **Affaires indigène**, **Surveillance politique des indigènes**, **autorisation de débiter des boisons**, Cercle d'Education et de Bienfaisance Musulmand'Orléans ville, le 13 juin 1938.

[34] نبيل أحمد بلاسي، **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص109.

[35] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير،القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: مجموعة من المترجمين، مر: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص، ص139، 140.

[36]**مشروع بلوم فيوليت وموريس فيوليت**: سيناتور ماسوني حاكم الجزائر (1925-1927م) مهندس مشروع بلوم فيوليت الذي صدر 1936/12/30م للمزيد ينظر لـ: بشير بلاح وآخرون،**تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989م)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م ص379، 382.

[37] شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص141.

[38] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1945م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، ص115.

[39] شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص144.

[40] يحي بوعزيز،**سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1945)**، ص116.

[41]نفسه ص 117.

[42] أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)**، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1952م، ص204.

[43] جمال خرشي،**الاستعمار وسياسة الاستعاب والإدماج في الجزائر (1830–1962)**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص415.

[44] Ferhat Abbas, **La Nuit Coloniale**: Guerre et Révolution d'Algérie, Ed Livres 147. Alger, 2011, p

[45] Charles André Julien: **L'Afrique du Nord en marche**: **Nationalisme Musulman et souveraineté Française**, 3ème, éd. Julliard, Paris, 1972, p342.

[46] محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصر للنشروالتوزيع، الجزائر، 2009، ص 66

[47] Mahfoud Kaddache, op- cit, p756.

[48] Ferhat Abbas, op- cit, p163.

[49] الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **المقاومة السياسية (1900–1954) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر: عبد القادري بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص90.

[50]محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939–1945)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، بلقاسمي بوعلام، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران –1–، الجزائر، 2015م، ص283.

[51] محمد البشير الإبراهيمي: "التعليم العربي والحكومة"، **البصائر**، ع 65، 31 جانفي 1949م، ص 01.

[52] بشير بلاح، ج1، المرجع السابق، ص 503.

[53]**محمد خير الدين**: من مواليد مدينة فرفار بولاية بسكرة كان من الرجال الكبار في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأنظم إلى حركة الإصلاح في بسكرة مع الشيخ الطيب العقبي، للمزيد ينظر لـ: محمد خير الدين،**مذكرات محمد خير الدين**،ج2،مؤسسة الضحى، الجزائر، ص16.

[54]**علي المرحوم**: وهو علي المرحوم بن أحمد من بني مسلم بلدية العنصر ولاية جيجل ولد في 13 مارس 1913، تعلم بها، ثم انتقل إلى قسنطينة ، درس في بسكرة عام 1946 إلى 1948 وبعد الاستقلال انضم إلى وزارة التربية سنة 1963 وعمل كمفتش للتعليم الإبتدائي والمتوسط، وتولى الإشراف على القطاع الديني، والتعليم القرآني بولايات الشرق سنة 1980ووافته المنية في نهاية سنة 1984. للمزيد ينظر نبيلة بن يحي: **الشيخ عليمرحوم ونشاطه الصحفي في جريدة البصائر (1935–1956)**،ع 3، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020، ص، ص 201 202.

[55] خالد أقيس،**آثار العربي التبسي –دراسة فنية–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأدب العربي، تاورته محمد العيد، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 75.

[56] بسام العسلي، **عبد الحميد إبن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص– ص 187 – 188.

[57]**محمد العيد آل خليفة**: ولد يوم 28 أوت 1904 بعين البيضاء، زاول دراسته في مسقط رأسه ثم في بسكرة ، حيث عاد بعد أن عرج على الزيتونة لفترة وجيزة وبدأ حياته المهنية في الصحافة ببسكرة سنة 1926م، وانظم إلى فريق صحفي كان يصدر

جريدة صدى الصحراء وتولى وظيفة مدرس بالشبيبة وهي مدرسة ابتدائية إصلاحية، وشارك في تظاهرات ثقافية عديدة، وزود الحركة الإصلاحية بالعبد الشعري، توفي يوم 31 جويلية 1979م، للمزيد ينظر علي مراد، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر (1925–1940)**، تر: محمد مجياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص 121.

[58] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 495.

[59] علي العبيدي، "دور الصحافة في كشف جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، **مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، ع01، جامعة الجزائر–2– أبو القاسم سعد الله، الجزائر، جوان 2014م،ص29.

[60] محمد الأمين بالغيث، "مجازر فرنسا بالجزائر"، **مجلة السراط الجزائر**، ع03، الجزائر، سبتمبر2000م، ص328.

[61] خديجة بختاوي، "أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية"، **مجلة المصادر الجزائرية**، ع17، الجزائر، 2008، ص– ص158 ، 159.

[62] صالح حمير، "شهادات بعض الفرنسيين عن جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر إبان الثورة التحريرية من خلال جريدة "المقاومة الجزائرية"، **مجلة الحقيقة**، ع36، الجزائر، نوفمبر 2015م، ص، ص 80، 81.

[63] محمد العربي زبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص96.

[64] محمد قدور، رد فعل الفرنسيين ومواقف أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954 (دراسة في مذكرات وشهادات ووثائق أرشيفية)"، **مجلة الدراسات الإفريقية بالجزائر**، مج03، ع08، الجزائر، ماي 2020، ص120.

[65] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص106.

[66] صباح نووي هادي العبيدي،"جريدة المجاهد ودورها في فضح جرائم فرنسا إبان الثورة التحريرية (1954 – 1962)"، **مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية**، ع 09، جويلية 2018،ص– ص191– 194.